٦ — وتطلب الى اللجان الاقتصادية الاقليمية زيادة توثيق التعاون فيما بينها في نشاطاتها الموضوعية والتنفيذية ، وتضمين تقاريرها السنوية المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ماتحرزه من تقدم .

الجلسة العامة ١٠٨٤
١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١

القرار ١٧١٠ (الدورة ١٦)

عقد الامم المتحدة الانمائي : برنامج للتعاون الاقتصادي الدولي (اولا)(١)

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر التعهد الرسمي الوارد في ميثاق الامم المتحدة بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ، وباستخدام الجهاز الدولي في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي لدى الشعوب جميعا ،

واذ ترى ان الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ذو اهمية رئيسية لا بالنسبة الى تلك البلدان وحدها ، بل كذلك بالنسبة الى اقرار السلم والامن الدوليين وزيادة الرخاء العالمي زيادة اسرع تعود بالنفع المتبادل على الجميع ،

واذ تدرك ان البلدان ذات الاقتصاد الحديث التنامي والبلدان ذات الاقتصاد المتقدم قد بذلت خلال سني العقد الفائت جهودا كبيرة لتعزيز التقدم الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ،

واذ تلاحظ مع هذا ، انه رغم الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة ، فان الشقة بالنسبة الى الدخول الفردية قد اتسعت بين البلدان ذات الاقتصاد النامي والبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ، وان معدل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مازال ابعد من ان يكون كافيا ،

واذ تشير الى قراراتها رقم ١٤٢١ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر)

---

(١) انظر ايضا : القرار ١٧١٥ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ .

١٩٥٩ ، ورقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ورقم ١٥١٥ (الدورة ١٥) ورقم ١٥١٦ (الدورة ١٥) ورقم ١٥١٩ (الدورة ١٥) ورقم ١٥٢٦ (الدورة ١٥) المتخذة في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

واذ تبدي اقتناعها بضرورة القيام بعمل موحد لاثبات عزم الدول الاعضاء على بث زخم جديد في التعاون الاقتصادي الدولي اثناء العقد الجاري ، وذلك عن طريق جهاز الامم المتحدة وعلى اساس ثنائي او متعدد الاطراف ،

١ — تطلق على العقد الجاري ، اسم عقد الامم المتحدة الانمائي الذي ستعمل فيه الدول الاعضاء وشعوبها على مضاعفة جهودها لتعبئة وتعزيز التأييد اللازم للتدابير المطلوب اتخاذها من قبل البلدان ذات الاقتصاد النامي وذات الاقتصاد المتنامي ، لتعجيل تقدم اقتصاد البلدان المختلفة نحو النمو الذاتي وتقدمها الاجتماعي ، للتوصل بذلك الى تحقيق زيادة ملموسة في معدل النمو في جميع البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ، على ان يقوم كل بلد بتحديد هدفه متوخيا تحقيق معدل نمائي سنوي ادنى في مجموع الدخل القومي قدره ٥ في المائة في نهاية هذا العقد ؛

٢ — وتدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة الى ما يلي :

(أ) اتباع السياسات اللازمة الهادفة الى تمكين البلدان ذات الاقتصاد القليل النمو والبلدان المعتمدة على تصدير عدد قليل من السلع الاولية ، من بيع المزيد من منتجاتها بأثمان ثابتة مجزية في اسواق نامية ، وتمكينها بالتالي من تمويل انمائها الاقتصادي على نحو متزايد من ايراداتها من القطاع الاجنبي ومن ادخاراتها القومية ؛

(ب) اتباع السياسات اللازمة الهادفة الى انالة البلدان ذات الاقتصاد المتنامي نصيبا من ايرادات استخراج وتسويق مواردها الطبيعية بواسطة رؤوس الاموال الاجنبية ، يكون عادلا ومتفقا مع الايراد المعقول المألوف الذي يدره عامة رأس المال المستثمر ؛

(ج) اتباع السياسات اللازمة المؤدية الى زيادة تدفق الموارد الانمائية العامة والخاصة ، الى البلدان ذات الاقتصاد المتنامي بشروط مقبولة من الاطراف المعنيين ؛

(د) اتخاذ التدابير اللازمة المؤدية الى تنشيط تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية الخاصة الى البلدان ذات الاقتصاد المتنامي من اجل انمائها الاقتصادي ، بشروط مقبولة من البلدان المصدرة لرؤوس الاموال ومن البلدان المستوردة لها ، على السواء ؛

٣ — وتطلب الى الامين العام موافاة حكومات الدول الاعضاء بكل الوثائق المفيدة لدراسة

هذا القرار وتطبيقه ، ودعوتها الى التقدم ، اذا امكن ، باقتراحات تتناول مضمون برنامج تضعه الامم المتحدة للعقد وتطبيق مثل هذه التدابير في خططها ؛

٤ — وتطلب الى الامين العام ان يعمد ، مع مراعاة آراء الحكومات وبالتشاور عند الاقتضاء مع رؤساء الوكالات الدولية المسئولة المختصة في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية ومع المدير العام للصندوق الخاص والرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية واللجان الاقتصادية الاقليمية ، الى وضع الاقتراحات اللازمة لمضاعفة عمل منظمات الامم المتحدة في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مع توجيه اهتمام خاص الى النهج والتدابير التالية الرامية الى تعزيز الاهداف الواردة في الفقرة ١ اعلاه :

(أ) تحقيق وتعجيل النماء الاقتصادي الذاتي السليم في البلدان ذات الاقتصاد القليل النمو عن طريق التصنيع والتنويع وايجاد قطاع زراعي عالي الانتاجية ؛

(ب) التدابير اللازمة لمساعدة البلدان ذات الاقتصاد المتنامي ، بناء على طلبها ، لوضع مخططات قومية محكمة متكاملة ، تشمل الاصلاح الزراعي عند الاقتضاء ، وتستهدف تعبئة الموارد الداخلية واستخدام الموارد المقدمة من المصادر الاجنبية على اساس ثنائي او متعدد الاطراف لتحقيق التقدم نحو النمو الذاتي ؛

(ج) التدابير اللازمة لتحسين استخدام المؤسسات والاجهزة الدولية لتعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛

(د) التدابير اللازمة للاسراع في القضاء على الامية والجوع والمرض التي تلحق شديد الاذى بانتاجية شعوب البلدان ذات الاقتصاد القليل النمو ؛

(هـ) ضرورة اتخاذ التدابير الجديدة اللازمة وتحسين التدابير الراهنة : لتشجيع التعليم عامة والاعداد المهني والتقني في البلدان ذات الاقتصاد المتنامي بالتعاون ، عند الاقتضاء ، مع الوكالات المتخصصة والدول القادرة على تقديم المساعدة في هذه الميادين ، ولاعداد الموظفين القوميين الاكفاء في ميادين الادارة العامة والتعليم والهندسة والصحة والزراعة ؛

(و) مضاعفة اعمال البحث والتطبيق وغير ذلك من الجهود لاستثمار الامكانيات العلمية والتكنولوجية التي تتيح الى حد بعيد الاسراع في الانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ز) اعتماد الطرق والوسائل اللازمة لايجاد الحلول الفعالة وتعزيزها في ميدان تجارة فئتي المصنوعات والسلع الاولية ، مع المراعاة الخاصة لضرورة زيادة ايرادات القطع الاجنبي في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ؛

(ح) ضرورة استعراض التسهيلات المتعلقة بجمع وتدقيق وتحليل ونشر المعلومات الاحصائية وغيرها من المعلومات اللازمة لتخطيط الانماء الاقتصادى والاجتماعي ولايجاد معيار دائم لقياس التقدم نحو تحقيق اهداف العقد الانمائي ؛

(ط) استخدام الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح في اغراض الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، لاسيما في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف ؛

(ى) الطرق التي تستطيع الامم المتحدة بواسطتها حفز وتعزيز تحقيق اهداف العقد الانمائي ببذل الجهود المشتركة من قبل المؤسسات القومية والدولية العامة منها والخاصة ؛

٥ — وتطلب الى الامين العام كذلك استشارة الدول الاعضاء ، بناء على طلبها ، بشأن تطبيق هذه التدابير في خططها الانمائية ؛

٦ — وتدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى الاسراع في النظر والبت في مبادىء التعاون الاقتصادى الدولي المقصود به تحسين العلاقات الاقتصادية العالمية وتنشيط التعاون الدولي ؛

٧ — وتطلب الى الامين العام تقديم اقتراحاته الخاصة بمثل هذا البرنامج الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الرابعة والثلاثين للنظر فيها واجراء المناسب بشأنها ؛

٨ — وتدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى احالة توصيات الامين العام مشفوعة بآراء المجلس وبتقريره عن التدابير المتخذة بهذا الشأن ، الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة والى الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة .

الجلسة العامة ١٠٨٤
١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١

القرار ١٧١١ (الدورة ١٦)

اعادة تأكيد قرار الجمعية العامة رقم ١٥٢٢ (الدورة ١٥) بشأن تعجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدة التقنية الى البلدان ذات الاقتصاد المتنامي

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر المسؤوليات التي تضطلع بها الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة من